

الحرفيون والحركة النقابية المصرية

د. ر عوف عباس

شهدت مصر تغيرا ملحوظا في هيكلها الإقتصادي في القرن التاسع عشر، فظهرت قطاعات إقتصادية حديثة نتجت عنها تغيرات إجتماعية ملموسة، غير أن ذلك التغير لم يؤد إلى إزاحة القطاعات الإقتصادية التقليدية جانبا بما إرتبط بها من تنظيمات إجتماعية، فظلت قائمة جنباً إلى جنب مع القطاعات الحديثة. هذا التواجد المستمر للقطاعات الإقتصادية الجديدة التي أقامتها الدولة مع القطاعات التقليدية أضفى على الهيكل الإقتصادي في مصر الحديثة طابع الثنائية، وهي سمة غالبية على المجتمعات خلال مرحلة التحديث.

ويمكننا أن نرصد مرحلتين متميزتين للدور الذي لعبته الدولة في تغيير الهيكل الإقتصادي للبلاد. ففي المرحلة الأولى، حاولت الدولة إقامة اقتصاد سلعى في إطار السوق الرأسمالية العالمية، واستخدمت الدولة فى تلك المرحلة- السوق العالمية كأداة لمعاونتها على تغيير شكل الفائض الزراعى وتعبئة الفائض الإقتصادي من أجل تحقيق بناء الإقتصاد الوطنى، وانتهت تلك المرحلة بضرب القوة العسكرية المصرية عام 1840 وتصفية تجربة بناء الإقتصاد الوطنى المستقل، ولعبت الدولة فى المرحلة الثانية دورا متباينا، فسلمت المنتجين المصريين إلى رأس المال الأجنبى، فهى لم تشجع الإستثمارات الأجنبية فحسب بل إعتمدت على رأس المال الأجنبى فى صورته المالية عندما عقدت القروض الشهيرة لتمويل مشروعات التنمية الإقتصادية، مما أدى إلى وقوع تناقض خطير مع رأس المال الأجنبى، لم يحل إلا بالإحتلال البريطانى لمصر عام 1882 الذى إستكمل التبعية الإقتصادية الرأسمالية الأجنبية¹.

وننتج عن هذه العملية إدماج الإقتصاد المصرى فى الإقتصاد الرأسمالى العالمى باعتبار مصر وحدة متخصصة فى إنتاج القطن فى إطار نظام عالمى لتقسيم العمل. وأصبح الإقتصاد المصرى إقتصادا تابعا يصدر معظم فائضه الإقتصادي إلى الخارج إما فى صورة أرباح وفوائد ديون، أو من خلال شروط المبادلة غير المتكافئة وتبعية النقد المصرى للنقد الإسترلينى.

وكان لذلك كله إنعكاسه على بنية الإقتصاد المصرى فى ذلك العصر، فهناك قطاعات حديثة تمثلت فى مشروعات الخدمات والنقل والمواصلات وإعداد السلع الزراعية للتصدير هيأت التربة الملائمة لنمو طبقة عاملة مصرية، إلى جانب قطاع الإنتاج الحرفى الذى ظل يقاوم من أجل البقاء لسد حاجة السواد الأعظم من الشعب إلى إنتاجه التقليدى.

وهكذا كان الحرفيون يتواجدون إلى جانب العمال بكثافة كان لها أثرها على الحركة النقابية المصرية، عندما حاول الحرفيون تنظيم أنفسهم فى نقابات لحماية مصالحهم، ولما كانت تلك المصالح لا تتفق دائما مع مصالح العمال، فقد لعب الحرفيون -كما سنرى- دورا سلبيا فى تاريخ الحركة النقابية المصرية.

كان للحرفيين تنظيمهم الخاص التقليدى، إذ كانوا ينظمون فى "طوائف" لكل حرفة طائفها التى تضم العمال وأصحاب الأعمال، ونظامها يكفل إنتقال هؤلاء إلى مرتبة أولئك إذا بلغوا حدا معيناً من الكفاية والمقدرة وفق تقاليد خاصة، فلم يكن هناك إنفصال بين العمل ورأس المال، كما أن العلاقة بين العامل الحرفى ورب العمل كانت كالعلاقة بين التلميذ والأساتذ. وإن كان هذا لا يعنى -بالطبع- عدم وجود مستغلين من المراتب العالية فى الطائفة، ولكن تقاليد الطائفة ونظامها كانا ككثيرين بالحد من نفوذ مثل هؤلاء الأفراد. كما أن نظام الطائفة يرمى إلى حماية تقاليد الحرفة وتحديد مواصفات الإنتاج، وصون حقوق أفراد الطائفة، فهو نظام له طابع إجتماعى إقتصادى إدارى معا .

وظلت الطوائف باقية طوال القرن التاسع عشر ما بقيت الحكومة غير قادرة على أن تحل النظام الإدارى الحديث محلها، ولذلك ظل شيوخ الطوائف يتولون الإشراف على نشاط الأعضاء ومراقبة تنفيذ تعليمات الحكومة، وظل رأيهم يؤخذ فى الإعتبار عند فرض الضرائب حتى عام 1880، ولكنها تأثرت بالتغييرات التى طرأت على عادات الإستهلاك كما تأثرت بالتدقق المستمر للبيضات الأجنبية على الأسواق المصرية منذ النصف الثانى للقرن التاسع عشر، بقدر ما تأثرت بالقانون الخاص بترخيص مزاوله الحرفة (قانون الباتنتا 1890) الذى سحب من الطوائف إختصاص هام وأطلق حرية مزاوله الحرف دون الحاجة إلى موافقة الطائفة، وجاء إجراء أول إحصاء رسمى للسكان عام 1897 لينهى حاجة الحكومة إلى الطوائف من الناحية الإدارية ولينتيح للدولة فرصة التعامل المباشر مع المواطنين كأفراد².

وهكذا تركت طوائف الحرف لتواجه قوانين السوق التى تغيرت طبيعتها، ولم تكن الدولة بحاجة إلى إصدار قانون بالغائها. غير أن الحرف المصرية قاومت كل عوامل الفناء التى تجمعت ضدها، وإستطاعت أن تضمن لنفسها البقاء بفضل الطابع الثنائى للإقتصاد المصرى عندئذ، فقد ظل هناك طلب على ما ينتجه الحرفيون من سلع وما يقدمونه من

¹ محمد دويدار : الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، الإسكندرية 1978 ، ص ص 146 – 171.

² Baer, Gabriel : Egyptian Guilds in Modern Egypt, Jerusalem 1964, pp. 140 – 141

خدمات. حقا إحتفى الكثير من الحرف باختفاء الطلب عليها، ولكن ظل البعض الآخر منها باقيا ما بقيت الحاجة إليه. فمن بين الحرف التي أحصاها جابرييل بير في كتابه "طوائف الحرف في مصر الحديثة" والتي بلغت 226 حرفة، ظلت 71 حرفة منها باقية حتى نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين.³ وإن غيرت تلك الحرف من طرز إنتاجها تغييرا نسبيا لتوائم التغيير الإقتصادي والإجتماعي.

لقد فقدت الحرف إطارها التنظيمي ممثلا في "الطوائف"، ولكن ظلت هناك رابطة ما تجمع "أبناء الكار" هي تراثهم التقليدي وقيمهم الإجتماعية، وعندما ظهرت "نقابات العمال" عند نهاية القرن التاسع عشر، وجد الحرفيون في هذا الشكل التنظيمي الجديد ضالته المنشودة لإعادة تنظيم طوائفهم تحت إسم "نقابات"، فنتج عن ذلك ظاهرة نقابات الحرفيين التي كان لها دورها المميز في الحركة النقابية المصرية.

إتسع نطاق العمل المأجور -باعتباره السبيل الوحيد لكسب الرزق- عند نهاية القرن التاسع عشر، مع انتشار مشروعات تجهيز السلع الزراعية للتصدير، ومشروعات المرافق والخدمات والنقل التي أدت إلى ازدياد الطلب على الأيدي العاملة التي وفدت من الريف قاصدة المدينة حين عجزت الأرض الزراعية عن توفير سبل العيش للأعداد المتزايدة من الفلاحين المعدمين، أضف إلى ذلك بعض الحرفيين الذين لم يعد الطلب على إنتاجهم يوفر لهم مصدر الرزق فراخوا يقدمون خدماتهم لكل من يستطيع الإستفادة بما لديهم من خبرات فنية. ولما كانت تلك المشروعات بحاجة إلى عمال من ذوى الخبرة الفنية الحديثة، فقد وجدت ضالتها المنشودة في العمال الفنيين من أبناء دول البحر المتوسط الذين ضاقوا أزرعا بالبطالة في بلادهم فقدموا إلى مصر سعيا وراء الرزق في حماية الإمتيازات الأجنبية.⁴

ومن ثم كان تكوين الطبقة العاملة المصرية من هذه العناصر الثلاثة: الفلاحين المعدمين الذين هجروا الريف إلى المدن، وأصحاب الحرف الذين طوروا خبراتهم مع حاجة سوق العمل، والعمال الأجانب الذين جاءوا من بلاد إحتدم فيها الصراع بين رأس المال والعمل. ومن هؤلاء وأولئك كانت خميرة النضال الجماعي التي بدت تبشيره عندما أشرف القرن التاسع عشر على نهايته.⁵

ففي خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وقع عدد من الإضرابات العمالية التي قادها العمال الأجانب وشارك فيها العمال المصريون، وطالبوا فيها بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. ورغم عدم توفر المعلومات الكافية عن الإضرابات العمالية الأولى، إلا أن ما لدينا من معلومات عن إضراب عمال لف السجاير في ديسمبر 1899 الذي كان على درجة عالية من التنظيم وإستمر لمدة ثلاثة شهور، وأسفر عن تأسيس أول نقابة عمالية في تاريخ مصر، تجعلنا نعتقد أن هذا الإضراب الكبير قد سبقته إضرابات أخرى اكتسب من خلالها العمال خبرتهم في أساليب النضال الجماعي.

وشهد العقد الأول من القرن العشرين العديد من الإضرابات العمالية التي نظمها العمال الأجانب وشارك فيها رفاقهم المصريون، ورغم أن نجاحها كان محدودا إلا أنها هيأت لهم سبيل إنشاء عدد من نقابات العمال التي عرفت -عندئذ- باسم "جمعيات العمال"، ولكن معظم تلك النقابات لم تعمر طويلا بسبب مقاومة السلطات لها .

وكانت الأزمة الإقتصادية عام 1907 معلما هاما في تاريخ الطبقة العاملة المصرية، فقد تدهور مستوى المعيشة -بفعل الأزمة- تدهورا شديدا، زاد من وقعه الأليم تخفيض أجور العمال وطردهم من العمل، ولما كانت الأزمة ناتجة أساسا عن تبعية الإقتصاد المصري للسوق الرأسمالية العالمية، فلم يعد باستطاعة العمال المصريين متابعة النضال إلى جانب رفاقهم الأجانب الذين يتقاضون أجورا أحسن من أجورهم ويحظون بشروط عمل أفضل منهم، فقرر العمال المصريون أن تكون لهم حركتهم المستقلة. وبفضل جهود رجال الحزب الوطنى لنشر الوعي السياسى بين العمال، أدرك هؤلاء أن عدوهم (رأس المال الأجنبى) هو فى نفس الوقت عدو بلادهم (السيطرة الأجنبية)، فالتحم نضالهم الطبقي مع النضال الوطنى ضد الإمبريالية.

ونج عن ذلك قيام العمال المصريين بتأسيس نقابات عمالية مصرية خالصة تتابع النضال من أجل تحقيق مطالبهم الإقتصادية وأيدت القيادة البرجوازية للحركة الوطنية العمال المصريين فى نضالهم ضد رأس المال الأجنبى، وعملت على تنظيم الحرفيين فى "نقابات" لتفتح الطريق أمام ظاهرة جديدة هى وجود نقابات حرفيين، إلى جانب نقابات العمال، وإذا كانت ضرورة النضال الوطنى حتمت ذلك، فإن آثاره السلبية إنعكست على النضال الطبقي للعمال المصريين.

وكان تأييد الحزب الوطنى للحركة النقابية جزء من مخطط عريض وضعه الحزب منذ انتقلت رئاسته إلى محمد فريد، يرمى إلى تنظيم صفوف الجماهير الكادحة من العمال والفلاحين لتكون ركيزة العمل الوطنى، إلى جانب المثقفين من أبناء

³ رءوف عباس : الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية 1924 - 1937 ، القاهرة 1975 ، ص ص 143 - 158

⁴ أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة 1919 ، ص ص 49 - 52

⁵ رءوف عباس : الحركة العمالية فى مصر 1899 - 1952 ، القاهرة 1968 ، ص ص 50 - 53

الطبقة الوسطى، ومن ثم كان مشروع الحزب لتأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية (عام 1908)، وما تلا ذلك من تأسيس مدارس الشعب الليلية في نفس السنة لتوعية العمال، وما إرتبط بها من تأسيس "نقابة الصنائع اليدوية" في مطلع العام نفسه، التي إتخذت من القاهرة مقرا لها، وكانت لها فروع بالإسكندرية والمنصورة وطنطا بالإضافة إلى نادى النقابة بالسبتية.⁶

ولما كانت طوائف الحرف قد أصابها الوهن عند نهاية القرن الماضي، فقد أصبح الحرفيون بحاجة إلى تنظيم للدفاع عن مصالحهم، وللقيام بتوفير الأساس اللازم للتضامن الإجتماعى وتقديم العون لهم. ومد رجال الحزب الوطنى أيديهم الى الحرفيين، يبذلون الجهد لتوحيد صفوف الحرفيين على إختلاف طوائفهم تحت مظلة "نقابة عمال الصنائع اليدوية".

فتوافر عدد من شباب الحزب الوطنى على إعداد لائحة خاصة بتلك النقابة، نشر بجريدة اللواء (11-12 يناير 1910)، حدد الغرض الذى أقيمت النقابة من أجله بالعمل على "تحسين حال أعضائها المادية والأدبية، وترقية الصناعة، وإيجاد روابط ودية بينهم". ولكى تحقق النقابة هذا الغرض كانت تقدم لأعضائها الرعاية الطبية، والإستشارات القانونية، والإعانات المالية، وأنشأت صندوقا للتوفير والتقاعد، وجمعيات تعاونية توفر لهم السلع الضرورية بأسعار تعاونية. ورغم أن المادة الرابعة من اللائحة نصت على حظر المناقشة فى المسائل السياسية والإجتماعية فى إجتماعات النقابة، إلا أن هذه النقابة كانت تؤدى نشاطا سياسيا مستترا بحكم وقوعها تحت إشراف رجال الحزب الوطنى.

وكانت لائحة نقابة "عمال الصنائع اليدوية" هى الأصل الذى إستمدت منه نقابات العمال التى تأسست فيما بين الحربين العالميتين نصوص لوائحها التى صيغت على نفس النسق، وبالإضافة إلى المواد الخاصة بتأسيس النقابة وإدارة أمورها وحلها، حددت الأهداف الرئيسية للنقابات فى تلك اللوائح بالدفاع عن المصالح المشروعة للعمال ضد أصحاب الأعمال وتمثيل العمال أمام أصحاب الأعمال و السلطات الرسمية، والعمل على تحسين الأوضاع الإجتماعية للعمال .

وكانت " نقابة عمال الصنائع اليدوية " تشترط فى العضو العامل أن يكون حرفيا يشتغل بالأعمال اليدوية، ولذلك كانت تضم أعضاء من مختلف الحرف دون تمييز، فنجد من بين أعضائها نجارين و حدادين وسروجية، وعمال سجاير ونقاشين، وطباخين ومعماريين وحلاقين وحياكين وميكانيكيين وعمال الصيانة بالسكة الحديد وبعض من يمارسون الحرف الأخرى. واقتصرت العضوية على المصريين وحدهم.⁷

وزادت عضوية "نقابة عمال الصنائع اليدوية" من 979 عام 1909 إلى 3139 عضوا عام 1912.⁸ ورغم حل النقابة خلال الحرب العالمية الأولى، فقد أعيد تشكيلها عام 1919 لتضم 1213 حرفيا، ووصل عدد أعضائها إلى أربعة آلاف عضو عام 1930.⁹

ولا تمدنا المصادر المتاحة بمعلومات تتصل بعضوية "نقابة عمال الصنائع اليدوية" بعد عام 1930، ولكننا نجد بعض الحرفيين يشكلون نقابات خاصة بحرفهم منذ عام 1926، فتحدثنا المصادر عن وجود عشرين نقابة للحرفيين بالقاهرة، مثل نقابات الخبازين، والعرضالحجية، والكتبة العموميون، والحدادين، والنساجين، والطباخين، والنجارين، وحفارى المعادن، وماسحى الأحذية، والجزمجية، والعرجية، والسائقين، والحلاقين، والخياطين، والمكوجية، والنقاشين، والحمالين، والسروجية، والقبانية. كما تبين لنا المصادر أن نسبة عضوية الحرفيين إلى إجمالى أعضاء النقابات العمالية بلغت 38% عام 1927، و45% عام 1930، على حين بلغت نسبة نقابات الحرفيين إلى إجمالى نقابات العمال 31% عام 1927، و48% عام 1930،¹⁰ كذلك نستطيع أن نتتبع وجود نقابات للحرفيين حتى نهاية الأربعينيات.

لقد كان تأسيس نقابات الحرفيين فى أواخر العشرينيات بمثابة بعث جديد لطوائف الحرف القديمة فى صورة "نقابات" ذات طابع خاص وتمارس نشاطا مختلفا عن نشاط نقابات العمال. فقد كانت تلك النقابات تضم فى عضويتها المعلمين والصناع والصبية جنبا إلى جنب، وكان رؤساء تلك النقابات يشبهون شيوخ الطوائف القديمة وإن كانت سلطاتهم محدودة مقارنة بأقرانهم فى القرن التاسع عشر. غير أن نقابات الحرفيين لعبت دورا هاما فى تحديد الأسعار والأجور إلى جانب أداء الخدمات الإجتماعية لأعضائها، وبت روح التضامن بينهم. وإستمرت تلك النقابات تشارك فى المهرجانات الشعبية كموكب المحمل حتى نهاية الثلاثينيات، وفى إحتفالات رؤية هلال رمضان وموالد الأولياء حتى نهاية الأربعينيات، كما احتفظ الحرفيون بروابطهم القديمة بالطرق الصوفية ولكن كأفراد.

⁶ نفس المرجع ، ص ص 57 – 62

⁷ مليكة عريان : مركز مصر الإقتصادى، القاهرة د.ت، ص ص 86 – 87

⁸ نفس المرجع ، ص 88

⁹ رءوف عباس : الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية، ص ص 175 – 177

¹⁰ هذه النسب مستخرجة من وثيقتين عن نقابات العمال المصرية إحداهما عن عام 1927 والأخرى عن عام 1930 أعدتهما الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية المصرية، وهما -فيما نعلم- من أقدم ما وصل إلينا من حصر للنشاط النقابى فى مصر (أنظر المرجع السابق، ص ص 137 - 158 ، 171 - 177).

ولما كانت نقابات الحرفيين تضم -كما رأينا- أصحاب العمل والصناع والصبيبة، وكانت لهم مشاكلهم الخاصة بهم، فإن الصراع التقليدي بين العمل ورأس المال، وكذلك منازعات العمل لم تكن تعنيهم في شيء. ولعل ذلك يفسر موقفهم السلبي من الإضرابات العمالية الكبرى التي شهدتها العشرينيات والثلاثينيات، والتي نظمها وشارك فيها عمال الصناعة والنقل. ولذلك نجحت نقابات الحرفيين من التعرض للحل على يد السلطات، كما لم تكن هدفا لهجمات البوليس إلا عندما شاركت في الحركة الوطنية تأييدا للوفد. وكان ذلك سببا في إستمرار بقائها خلال ثلاثة عقود حاسمة من تاريخ الحركة النقابية المصرية على حين تعرض الكثير من نقابات عمال الصناعة والنقل للحل على يد السلطات.

غير أن الأزمة الاقتصادية التي عانت منها مصر في مطلع الثلاثينيات أجبرت نقابات الحرفيين على الانضمام إلى نقابات العمال التي شاركت في تكوين "الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري"، فمن بين 26 نقابة ضمها الإتحاد، كانت هناك 14 نقابة للحرفيين لتصبح نسبة النقابات الأخيرة إلى جملة نقابات الإتحاد 54%. وعندما نشب النزاع السياسي الشهير بين النقيب عباس حليم رئيس الإتحاد وقيادة الوفد حول قيادة الإتحاد، وما ترتب عليه من إنقسام بين صفوف الحركة النقابية، خرجت عشر نقابات من بين نقابات الحرفيين الأربع عشر من عضوية الإتحاد لتنضم إلى "المجلس الأعلى للعمال" الذي أسسه الوفد ليتولى من خلاله السيطرة على الحركة النقابية (فبراير 1935)، مما أدى إلى إنهاء "الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري"، ويعكس ذلك الوزن الحقيقي لنقابات الحرفيين في الحركة النقابية المصرية عندئذ.

وتتحمل نقابات الحرفيين جانبا كبيرا من مسئولية النقص النسبي للوعي الطبقي بين صفوف الطبقة العاملة المصرية بسبب ذلك الوجود الكثيف للحرفيين داخل الحركة النقابية المصرية. وهذا النقص في الوعي الطبقي هيا للبورجوازية الوطنية فرصة السيطرة على الحركة العمالية وتبديد طاقتها لخدمة مصالح أحزاب البورجوازية المصرية.

فرغم نمو الطبقة العاملة في فترة ما بين الحربين العالميتين، لم تبلغ نقابات العمال درجة من القوة تتلاءم مع حجم الطبقة العاملة المصرية بالقدر الذي يمكنها من تكوين جبهة واحدة للعمل في مواجهة رأس المال، للدفاع عن مصالح العمال. فتوزعت النقابات العمالية بين أكثر من اتحاد للنقابات، وسعت تلك الإتحادات التي أسسها بعض السياسيين الحزبيين إلى اكتساب شرعية تمثيل العمال من خلال تأسيس عدد من نقابات الحرفيين وضمها للإتحاد، وساعدهم على ذلك وجود العناصر الحرفية المحسوبة على الطبقة العاملة بنسبة كبيرة، إذ بلغت نسبة الحرفيين 28% من جملة عمال الصناعة عام 1942.

كما أن التدفق المستمر للفلاحين المعدمين على سوق العمل كانت له آثاره السلبية على روح التضامن والقدرات النضالية للعمال المصريين. أضف إلى ذلك العوامل الأخرى التي ساهمت في إضعاف الحركة النقابية في المراكز الصناعية الكبرى كالإسكندرية والمحلة الكبرى وكفر الزيات وكفر الدوار. حيث كان العمال ذوى الأصول الريفية يقيمون بالقرب من تلك المدن، ويعملون بالصناعة دون أن يقطعوا صلتهم بالإنتاج الزراعي، فهم يشتركون في فلاحية الأرض التي تزرعها عائلاتهم بالإيجار أو المشاركة على المحصول، أو يشغلون جانبا من أوقات فراغهم في العمل الزراعي الموسمي.

كذلك كان بعض الحرفيين الذين تحولوا إلى الإشتغال بالصناعة يحتفظون بروابطهم القديمة مع حرفهم الأصلية، فيرتدون إلى العمل الحرفي كلما سنحت لهم الفرصة لذلك، أو كلما تعرضوا للبطالة، وكانت لتلك الظاهرة آثارها السلبية على العمل الجماعي للعمال وعلى القدرات النقابية لنقاباتهم.

ولم تبرأ الحركة النقابية المصرية من ظاهرة نقابات الحرفيين نسبيا إلا بعد صدور قانون الإعراف بنقابات العمال (سبتمبر 1942)، فقد نص القانون على أن تقتصر عضوية النقابات على العمال دون أصحاب الأعمال، ولما كانت نقابات الحرفيين تضم الإثنين معا، بل تخضع لقيادة أصحاب الأعمال، فقد عجزت عن تسجيل نفسها وفقا للقانون، مما أدى إلى حلها. ولم تبق سوى أربع نقابات حرفية إستطاعت أن تسجل نفسها بعد أن تخلصت من عضوية أصحاب العمل، وهي نقابات: الخبازين، والمعماريين، والنجارين، والحلاقين،¹¹ ولم يعد لنقابات الحرفيين -منذئذ- ذلك الأثر السلبي الذي عانت منه الحركة النقابية المصرية منذ أواخر العشرينيات.

ورغم اختفاء غالبية نقابات الحرف نتيجة صدور قانون الإعراف بالنقابات، ظل الحرفيون يشكلون نسبة لا بأس بها من قوة العمل في مصر حتى الخمسينيات. إذ تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن الورش التي كانت تستخدم أقل من خمسة عمال بلغت نسبتها 44% من المنشآت الصناعية عام 1942.¹² كانت تستخدم 28% من جملة عمال الصناعة. كما بلغت

¹¹ حول تفاصيل تطور الحركة النقابية أنظر أعمال أمين عز الدين ورعوف عباس السابق الإشارة إليها.

¹² إحصاء المنشآت الصناعية في مصر، القاهرة يونيو 1942

نسبة الورش التي تستخدم أقل من عشرة عمال في بداية الخمسينات 80% من المنشآت الصناعية، كانت تستخدم 33% ممن تعدهم الإحصاءات من عمال الصناعة.¹³

وكانت تلك الورش الصغيرة تعتمد بالدرجة الأولى- على العمل العائلي، حيث إستمر التقليد الحرفي القديم الذي يرث الإبن بمقتضاه حرفة أبيه في ضوء التناقضات الإجتماعية الحادة التي عانى منها المجتمع المصري حتى ثورة 1952. كذلك حافظت تلك الورش الصغيرة على تقاليد التلمذة الحرفية القديمة باستمرار نظام الصبية الذين يلتحقون بها لتعلم الحرفة، حيث كانت العلاقة بين الصناع وصاحب العمل ذات طابع أبوى. وذلك رغم ما طرأ على أدوات الإنتاج من تطوّر نسبي كاستخدام بعض الأدوات الحديثة، وإدخال الطاقة الكهربائية في بعض الحرف كالخراطة والنجارة.

ولا نجد تفسيراً لظاهرة إستمرار الإنتاج الحرفي على هذا النحو إلا في إطار ثنائية الهيكل الإقتصادي في مصر في الفترة الممتدة حتى الخمسينات من هذا القرن، حيث ظل القطاع الإنتاجي التقليدي قائماً جنباً إلى جنب مع القطاع الإنتاجي الحديث، يناضل من أجل البقاء بدرجات متفاوتة من النجاح. وقد ترك هذا التواجد المشترك آثاره على تنظيم العمل في مصر الحديثة، كما كانت له سلبياته على حركة الطبقة العاملة المصرية على نحو ما رأينا .

¹³ البنك المركزي المصري: المجلة الإقتصادية، مجلد 9، عدد 3-4، ص ص 167 – 181